

Distr.: General
4 May 2018
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

تأملات الرئيس في حالة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

مضى على اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خمسون عاماً، وهي لحظة مناسبة للتأمل في دور المعاهدة وإنجازاتها وفي التحديات الماثلة أمامها.

خلال السنوات الخمسين التي مضت على إنشاء معاهدة عدم الانتشار، نمت المعاهدة ونما معها إرث مؤتمراتها الاستعراضية، لتصبح مصدراً شاملاً للواجبات والالتزامات القانونية. فأصبحت المعاهدة محور النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، بجمعها بين نطاق شبه عالمي وإطار ملزم قانوناً للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة على السواء. والاجتماعات التي تعقدتها في إطار دوراتها الاستعراضية توفر للدول الأطراف منصة عالمية للتصدي للمساائل في مجالات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وعلى مرّ السنين، واجهت المعاهدة العديد من الامتحانات والتحديات. فقد واجهت وتجاوزت سباقات للتسلح ونزاعات وحالات تنافس بين القوى العظمى وتحولات جيوسياسية وخلافات لا تنتهي بشأن تنفيذها، كما واجهت أخطار الانتشار في أرجاء متعددة من العالم. بيد أنها تمكنت بفضل المداومة على تعهدها وتعزيزها من تحمل الظروف المختلفة والتكيف بنجاح معها وتطورت للتصدي للتحديات. ويدل سجل المعاهدة المثير للإعجاب على الدور الأساسي الذي يضطلع به النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار في صون السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي.

وكان للمعاهدة دورٌ أساسي في احتواء التهديدات النووية. فقد قيّدت عددٌ من الدول التي حازت أسلحة نووية ووفرت إطاراً موثقاً لبعض الدول للتخلي عن ملكياتها أو ترك برامجها النووية العسكرية. وحفزت إنشاءً نظم فعالة للتحقق وللرصد، ومهدت الطريق أمام ازدهار التعاون في استحداث طاقة نووية آمنة وطائفة من التطبيقات المدنية الأخرى ذات الأهمية البالغة لتحقيق التنمية المستدامة للعالم بأسره ولسكانه.

وتواجه المعاهدة مرة أخرى بيئةً دولية هشة يتعذر التنبؤ بها. فالدول الأطراف منقسمة في الرأي حول عدد من المسائل، ولا سيما وتيرة نزع السلاح. وقد استُشعر ذلك بشكل ملحوظ أثناء بعض



مناقشات اللجنة التحضيرية. ولم ننجح في حسم عدد من المسائل المتعلقة المتراكمة على مدى الدورات الاستعراضية، يرد بيان بعضها أدناه. ومع ذلك فحتى إذا كانت المعاهدة تفتقر إلى الكمال، كما يمكن أن يقال، فإنها المعاهدة الوحيدة التي توحدنا جميعاً في سعيها إلى تحقيق الغاية النهائية المتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولن يستعاض عنها في المستقبل المنظور بأي صك يمكن أن يعادله في مدى شمولها أو عالميتها أو المرونة التي تتيحها آلية التحسين المتكاملة للمؤتمرات الاستعراضية.

المسائل

يتعين علينا خلال السنتين المتبقيتين من دورة الاستعراض الحالية أن نمضي قدماً بالمناقشة في عدة مجالات:

- لا تزال هناك اختلافات ملموسة في فهمنا إزاء طرائق الجهود الرامية إلى نزع السلاح ووتيرتها. وهذه الفجوة سيتعين تضييقها من أجل تنشيط عملية الاستعراض وتمهيد الطريق أمام تحقيق المزيد من التوافق في عملنا. وتتضمن توصيات فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي عدداً من الأفكار المفيدة في هذا الصدد.
- أعادت القضايا الحالية في عدم الانتشار فتح باب المناقشة بشأن دور الضمانات النووية ومدى شمولها، وبشأن مسألة عدم الامتثال. وفي ضوء المستجدات الأخيرة، سيتعين إعادة النظر في هذه المسائل للتوصل إلى نتائج حاسمة بشأنها.
- ينبغي التوصل في المستقبل إلى وسيلة لتفعيل المنطقة الحالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وعلى جميع المعنيين بهذا الأمر أن يطرحوا أفكاراً خلاقة جديدة وأن يشاركوا بصورة أصيلة في هذه العملية من أجل كسر جمود الوضع.
- في مجال الاستخدامات السلمية، ينبغي أن نسعى إلى وضع مبادرات جديدة لكي نستغل على الوجه الأمثل إمكانات التعاون الذي يعود بالنفع على الجميع، والتوفيق بين المعايير الجامدة لعدم الانتشار وأهداف التنمية المستدامة.
- لا يزال يتعين علينا اتخاذ خطوات حاسمة فيما يتعلق بعناصر مهمة في النظام، منها وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أو وضع آلية قوية للتحقق والامتثال في مجال نزع السلاح النووي، وهو ما يبعث على شواغل بشأن مدى شمولها وفعاليتها. كما يلزم الاضطلاع بالمزيد من العمل لضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

بالنظر إلى ما ورد أعلاه وبناء على تأملات رئيس دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧، يدعو الرئيس الدول الأطراف في المعاهدة إلى النظر في البناء على النقاط التالية في مناقشاتهم المقبلة صوب مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وهو يرى أن هذه النقاط تعبر عن وجهات نظر أساسية بشأن معاهدة عدم الانتشار ودورها الاستعراضية، تتقاسمها فيما يبدو الدول الأطراف في المعاهدة:

- تظل لمعاهدة عدم الانتشار أهمية محورية بالنسبة لدولها الأطراف التي أكدت من جديد التزامها بالمعاهدة وبتنفيذ أحكامها. وتشكل المعاهدة ودورها الاستعراضية دعامة تستند إليها جهودنا القانونية والسياسية في مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

- تشكل المعاهدة حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وهي جزء أساسي من الهيكل الجماعي العالمي للسلام والأمن. وتبرز التحديات الجيوسياسية الماثلة حالياً على الصعيد الدولي دور المعاهدة الهام والحاجة إلى دعمها وتعزيزها.
 - تهدف المعاهدة، على نحو ما جاء في ديباجتها، إلى حماية الدول الأطراف وشعوبها من الدمار الناجم عن النزاعات النووية. وتؤثر التحديات الأمنية الإقليمية والعالمية على تحقيق المعاهدة لأهدافها وبالتالي يصح النظر فيها أثناء استعراض المعاهدة. وفي الوقت نفسه، يساعد تنفيذ المعاهدة وتطويرها على تخفيف حدة التوترات وبناء الثقة، مما يسهم في إيجاد عالم أكثر أمناً وأماناً وسلاماً.
 - تتضمن المعاهدة أهدافاً مشتركة تتقاسمها أطرافها. وعلى الرغم من اختلاف الرأي حول وتيرة تنفيذها، فإن الخطوات المحققة في الماضي قدماً بنزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية تعتبر عناصر تمكين وتعزيز متبادل يوازن بعضُها بعضاً.
 - لذلك تقع على الدول الأطراف مسؤولية مشتركة هي الوفاء بالتزاماتها على صعيد الركائز الثلاث جميعها، للحفاظ على وحدة الغرض والملكية، ولكفالة تمكن جميع الدول الأطراف من طرح أفكار بناءة جديدة لتنفيذ المعاهدة وتطويرها.
 - المعاهدة صك دينامي يتطور بنجاح للتكيف مع تغير الظروف السياسية والتكنولوجية والعسكرية وغيرها من الظروف. ويجب على الدول الأطراف أن تكفل حيويتها وسلامتها وتواصل العمل على تحقيق عالميتها.
 - تعود المعاهدة بالنفع على جميع الدول الأطراف فيها وتضطلع بدور هام في الحوارات الإقليمية بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والملكية الواسعة النطاق للمعاهدة هي واحدة من نقاط قوتها وينبغي مواصلة حفرها.
 - ينبغي أن تهدف الدول الأطراف في المعاهدة إلى الإبقاء على حوار مفتوح وشفاف وشامل للجميع في سياق اجتماعات المؤتمر الاستعراضي واللجنة التحضيرية. وبقدر انتماء المناقشات المتعلقة بمواضيع خلافية إلى أساس الدورة الاستعراضية، ينبغي ألا تعيق هذه المناقشات التقدم المحرز في القضايا الأخرى.
 - بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة التي تحل في عام ٢٠٢٠، ينبغي أن نعمل على تحديد المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها وأن نتعاون على الماضي قدماً بالمعاهدة وأن نسعى إلى التوصل لحلول توفيقية عند الاقتضاء. وعلى الرغم من تعارض النهج إزاء طرائق الجهود الرامية إلى نزع السلاح ووتيرتها، يجب أن نوفق بين هذه النهج من أجل تنشيط عملية الاستعراض وتمهيد الطريق للعمل على أساس توافق الآراء.
- شهدت دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٨ فائدة واضحة في تفصي الخيارات من أجل إصلاح أساليب عمل اجتماعات الدورة الاستعراضية لزيادة كفاءتها وفعاليتها. وينبغي أن يكون ذلك من المواضيع الهامة التي تناولها دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٩ وكذلك مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠. ويمكن

أن تشكل أساليب التعاون الحالية بين الرؤساء سابقة فيما يتعلق بسبل إدارة العملية بقدر أكبر من الكفاءة والتماسك. ويعرض الرئيس النقاط الحالية لمواصلة النظر فيها:

- مع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠، سيتعين أن تنضج أفكارنا بشأن نتائجه، وكذلك أفكارنا بشأن سبل تنفيذ تلك النتائج. وينبغي أن نناقش سبل البناء على نتائج دورتي اللجنة التحضيرية لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، بل والأهم من ذلك، سبل اختتام دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٩ بنجاح.
- ينبغي أن تكون اجتماعات اللجنة التحضيرية أكثر توجهاً نحو النتائج حتى تكون بمثابة محطات هامة في عملية تحقيق توافق الآراء التراكمي. ومن المهم للغاية في هذا السياق التوصل إلى سبل لتعزيز استمرارية الدورة الاستعراضية.
- يجب الحفاظ على التوازن الصحيح في مناقشة المواضيع الناشئة والحالية والهيكليّة المتصلة بموضوع المعاهدة.
- يسهل النهج القائم على عقد سلسلة من اجتماعات التوعية الإقليمية تحقيق الشفافية والشمول ويزيد منهما، ويرفع بالتالي من مستوى الشعور بملكية زمام نظام المعاهدة.
- تقديم الترشيحات في الوقت المناسب وإنشاء مكتب المؤتمر في وقت مبكر من العملية إجراء يمكن أن يصبح إجراءً روتينياً لتعزيز عملية الاستعراض في الممارسة العملية. وفي سياق هذه الدورة الاستعراضية، من المهم للغاية أن يتم ترشيح رئيس المؤتمر الاستعراضي دون تأخير.
- يمكن أن يؤدي إنشاء فريق عامل في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠ إلى توفير منتدى مخصص للنهوض بالأفكار ومناقشتها.